الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الأول
الفصل التشريعي الثاني

جلسة رقم (٤)
الاثنين (٢٠٢٢/١٠/١٠) م
م/ محضر الجلسة

عدد الحضور: (١٩٩) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١٢:٣٤) عصراً.

- السيد رئيس مجلس النواب:-

بسم الله الرحمن الرحيم

نيابةً عن الشعب نفتتح الجلسة الرابعة من الدورة الانتخابية الخامسة السنة التشريعية الأولى الفصل التشريعي الثاني نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

- الموظف همام عدنان:-

يتلو آيات من القرآن الكريم.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة أولاً: مشروع قانون التعديل الأول لقانون وزارة الكهرباء رقم (٥٣) لسنة ٢٠١٧، لجنة الكهرباء والطاقة.

- النائب خالد حسن صالح:-

يقرأ مشروع قانون التعديل الأول لقانون وزارة الكهرباء.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة ثانياً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦، لجنة الشهداء والضحايا.

- النائب احمد عبد الله الجبوري:-

قانون مؤسسة الشهداء أصل القانون تم تشريعه عام ٢٠٠٦ من قبل الجمعية الوطنية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ وفي عام ٢٠١٦ قام مجلس النواب بإلقاء القانون واستبدل بقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ وورد الى مجلس النواب من قبل الحكومة التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء والذي ينص على ما يلي:-

يقرأ مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة ثالثاً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم (٤) لسنة ٢٠١٨، لجنة النفط والغاز.

- النائب حسن سالم:-

أن المحكمة الاتحادية أوضحت في قراراتها بإلغاء شركة النفط الوطنية لذا لا اعلم ما هو سبب قراءة هذا القانون إذن؟.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

هذه قراءة أولى ممكن ومن ثم يمكن قراءة ثانية وثالثة.

- النائب حسن سالم:-

لقد تم جمع تواقيع لرفعه من جدول أعمال الجلسة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

لم تصلني أي تواقيع لدينا قراءة ثانية وثالثة ويمكن في القراءة الثانية إلغاءه.

- النائب حسن سالم:-

جمعنا تواقيع.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

القراءة الأولى لا تعني شيء يمكن جمع تواقيع وفي الجلسة الثانية يمكن إلغاء القرار نؤجلها للفقرة الأخيرة.

الفقرة رابعاً: مشروع قانون التعديل الثالث لقانون الاستثمار الصناعي للقطاعين الخاص والمختلط رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨، لجنة الاستثمار والتنمية ولجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة.

- النائب سردي نايف عباس:-

يقرأ القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون الاستثمار الصناعي.

- النائب يسبان عزيز حدو:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون الاستثمار الصناعي.

- النائب حسين علي حسن السعيدي:-

يكمل القراءة الاولى لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون الاستثمار الصناعي.

- النائب محمد راضي الزيادي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الثالث لقانون الاستثمار الصناعي.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة خامساً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعجيل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٣، لجنة المرأة والأسرة والطفولة واللجنة القانونية ولجنة العمل ومنظمات المجتمع المدني ولجنة الشهداء والضحايا.

- النائب فالح الخزعلي (نقطة نظام):-

استناداً الى المادة (٥٠) من الدستور وبما ينسجم مع المادة (٦١) ثانياً من الدستور وأيضاً انسجاماً مع قانون مجلس القانون وتشكيلاته رقم (١٣) لسنة ٢٠١٨ وبناءً على ما وجهت من دعوات للسيد وزير النفط ولأكثر من مرة للجنة النفط والغاز البرلمانية مع كادر الوزارة من اجل الحديث عن الوزارة والارتقاء بواقعها والمسؤولية تضامنية الآن السيد الوزير لم يلتزم بقرارات المحكمة الاتحادية أولاً وثانياً لم يلتزم ويحترم السلطة التشريعية لذلك أطالب جنابك بعرض الموضوع على

التصويت وقمنا بجمع تواقيع بحدود (٧٠) نائب لتوجيه السيد رئيس الوزراء بسحب وزير النفط وعرض الموضوع على السيدات والسادة النواب للتصويت على هذا التوجيه.

- النائبة نهلة الفهداوي:-

فقط أريد توضيح فقرة اختصاص لجنة المرأة النيابية وحسب النظام الداخلي لمجلس النواب رابعاً التي تقول (مراقبة ومتابعة تنفيذ القوانين والتشريعات والإجراءات المتعلقة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتعديل قانون ذوي الإعاقة الخاص بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهيأة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة هو من اختصاصات لجنة العمل لذا أتمنى أن نكون نحن اللجنة الرئيسية واللجان الأخرى هي لجان ساندة حتى يتم تنسيق العمل في تشريع هذا القانون المهم.

تقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون التعجيل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة ابتسام الهلالي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائب محمد عنوز:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة بسمة محمد بسيم:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائب امير كامل المعموري:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة نفوذ حسين:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة منتهى عبد لوهاب:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة ناسك الزنكي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة احلام رمضان:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة منى محمد الجبوري:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة منال الموسوي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة نداء حسن الكرطي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائب احمد جواد:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائب محمد جاسم محمد علي:-

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- النائبة نهلة الفهداوي:-

تكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة واللجنة المالية.

بخصوص مداخلة النائب فالح الخزعلي تم التشاور مع المستشار القانوني في المجلس بصدد اتخاذ ما يلزم.

- النائب محمد نوري الجبوري:-

بما يخص بعض القوانين التي تطرح في اللجان الآن هنالك بعض القوانين التي تشكل لجنة الاقتصاد تحديداً ولكن فيها موضوع الاستثمار مثلا قانون الاستثمار الصناعي أو المعدني المعني به بالتحديد هي لجنة الاقتصاد ولكن كما وردنا يجب ان يكون القانون الى لجنة الاستثمار على اعتبار أن هنالك كلمة الاستثمار إذا ذهبنا بهذا الموضوع عليه نطلب كل ما يرد في موضوع الاقتصاد أن يكون من اختصاص لجنة الاقتصاد والصناعة والتجارة.

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائبة نورس محمود الجبوري:-

تكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائب مصطفى الكرعاوي:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائبة نرمين معروف:-

تكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائب سردي نايف:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائب ياس الحسيني:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائب سيبان عزيز حدو:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- النائب محمد نوري الجبوري:-

يكمل قراءة القراءة الأولى لمشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بناءً على لطلب المقدم من قبل السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (٦٥) نائب ترفع الفقرة ثالثاً مشروع قانون النفط الوطنية الى جلسة أخرى.

الفقرة سابعاً: مناقشات عامة.

- النائب فالح الخزعلي:-

الموضوع مهم جداً محافظاتنا في الوسط والجنوب تشكو من العطش وجفاف الاهوار والتنوع الإحيائي والبيئي استناداً الى المادة (٣٣) من الدستور اليوم انعدم في هذه المناطق تضرر الفلاحين بشكل كبير وانخفضت أيضاً مناسيب المياه وهذا

اثر وسوف يؤثر على الخطة الزراعية وبالتالي وزارة الخارجية مقصرة في متابعة الملف مع دول الجوار وخاصة مع تركيا لمنابع دجلة والفرات ووردنا كتاب من وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية عزم تركيا إنشاء على دجلة وهو سد الجزرة وبالتالي سوف يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي لذلك من خلال عملنا كأعضاء في مجلس النواب نطالب بحضور السيد وزير الموارد المائية والسيد وزير الخارجية الى مجلس النواب للحديث عن هذا الموضوع وأيضاً السيد الكاظمي يتحمل المسؤولية من خلال زيارته الى تركيا ولم يناقش هذا الموضوع بثقل الحكومة من رئاسة الجمهورية الى رئاسة الوزراء لمتابعة هذا الملف الخطير الذي يرتبط بحياة المواطنين اليوم ارتفاع التراكيز المالحة في محافظة البصرة ووصل الى شمال المحتفظة وانعكس على الحصة المائية لمحافظة والبصرة ومحافظة ذي قار ومحافظة ميسان بل الخطة الزراعية عندما تنخفض من تسعة مليون الى اقل من مائتان ألف دونم يعطي رسالة غير مشجعة و(٣٠%) من المواطنين دخلهم على الزراعة وبالتالي نطالب وبشكل جدي وحقيقي وعاجل رأي الحكومة ووزير الخارجية ووزير الموارد المائية أن يأتوا الى مجلس النواب لمناقشة هذا الموضوع.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

التنسيق مع وزير الموارد المائية أن شاء الله لحل هذه الأزمة.

- النائب ياسر الحسيني:-

أن ما تفضل به السيد فالح الخزعلي هو جزء من المشكلة والمشكلة الرئيسية يتحملها رئاسة الحكومة متمثلة بالسيد الكاظمي وعند اطلاعنا على ملف المياه وما اخبرنا به السيد وزير الموارد المائية أن ملف المياه في لدول المتشاطئة تركيا وإيران بيد رئيس الحكومة وهذا واقع أما التمثيل الدبلوماسي غير متكافئ في حال ترك وزير لموارد يفتح الحوارات والتباحث والاجتماعات مع الدول الأخرى والحكومة تتحمل مسؤولياتها ومقصرة في أداء واجباتها وعليها المضي بالحوار الجاد لأخذ حصتنا المائية فلاحنا ومزارعينا وأراضينا أصبحت قاحلة بسبب هذه السياسة السيئة ويتحمل رئيس الحكومة هذه المسؤولية وعليه الاعتراف والمضي سريعاً وعلى مجلس النواب الضغط بهذا الاتجاه سبق وان أعدنا الكثير من الاجتماعات والندوات بهذا الشأن ولكن لا حياة لمن تنادي المزارعين هجروا أراضيهم وأصبحت قاحلة وأصبحوا عبأ على ساكني المجمعات السكنية وهذا تهجير وسوف يثقل من كاهل الحكومة التقصير واضح وعلى الحكومة الإسراع المضي في هذا الأمر.

- النائب محمد عنوس:-

في ذات السياق:-

أولاً: المجلس بحاجة الى تقرير من وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية ما هو موقف دول الجوار إزاء هذه القضية؟ نسمع في الإعلام هنالك محاولات وتقديم مذكرات دون أن تحصل أي جدوى من هذه المذكرات وهذه الحالة ليست جديدة منذ سنوات يعاني الجنوب من هذه الحالة لذا رجاءً التأكيد على أهمية وصول تقرير تفصيلي عن هذه الحالة.

ثانياً: بعد أن عاد المجلس الى نشاطاته ضرورة الالتزام بالنظام الداخلي وإحالة المشاريع والمقترحات للقوانين وفق السياقات التي نص عليها النظام الداخلي الى اللجنة القانونية قبل القراءة الأولى بعد أن حصلت حالات دون التنسيق مع الجهات التي هي مسؤولة عن أي مشروع مثلاً المشاريع اليوم هنالك مشاريع مشتركة لذا نقترح بشكل جدي أن تتم المناقشة بحضور ممثلية تلك اللجان وليس كل لجنة تناقش موضوع ولا يؤخذ بالاعتبار مقترحات اللجان الأخرى عندما تذكر لجنة أساسية ولجنة ساندة يفترض أن تحضر للمشاركة في القراءة الأولى والثانية وحتى الصياغة النهائية كي نضمن رصانة التشريع وشموله لكل الملاحظات من اللجان المختصة أو من السادة النواب.

- النائب احمد مظهر الجبوري:-

في الجلسة الماضية وجت رئاسة المجلس باستضافة وزيري المالية والتخطيط في اللجنة المالية وجنابك ترأس رئاسة الجلسة ليلة أمس ولاحظتم السيد وزير المالية كعادته لم يحضر الى اللجنة المالية ويعتبر هذا الأمر استخفاف بمجلس النواب وتاريخ الشعب العراقي خاصة أن هنالك بعض القضايا المهمة التي تتعلق بقانون الأمن الغذائي منها تمويل المحافظات لحد هذه اللحظة محافظاتنا في الجنوب والوسط لم تمول بأي مبلغ من قانون الأمن الغذائي هنالك موضوع

الأوائل والشهادات العليا وحتى هذه اللحظة وزارة المالية متعسفة ومتقصدة في عدم إجراء الحذف والاستحداث لشمول هذه الشرائح المهمة من المجتمع العراقي لذا اطلب من جنابك باعتبار أن رئيس الحكومة قد اخل بالمادة رقم (٣٠) من قانون الإدارة المالية بتكليف وزير النفط كوزير للمالية إصدار قرار نيابي بإلغاء تكليفه وتخويله بإدارة وزارة المالية.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بخصوص وزير الزراعة توجيه لجنة الزراعة والمياه والاهوار باستضافة وزير الموارد المائية ووزير الخارجية لمناقشة ملف المياه في الدول المجاورة.

- النائب محمد الزيادي:-

تمر سنة كاملة على أول جلسة وبداية الانتخابات وإنهاء صناديق الاقتراع وانتخابكم أعضاء تمثلون المجتمع العراقي والشعب العراقي والى حد هذا اليوم لم نقم بأي إجراء من خلاله تنفيذ قرار الأخير للمحكمة الاتحادية ينص على قيامنا بأعمالنا كأعضاء مجلس النواب منتخبين لحد هذه اللحظة لم تكمل الاستحقاقات الدستورية بانتخاب رئيس الجمهورية وكذلك رئيس الوزراء لذلك طلبي إنهاء كل هذه المشاكل التي أتلى بها الإخوة النواب بالقيام بأعمالنا من خلال إنهاء كل الأمور الدستورية التي وقعنا من اجلها وتم انتخابنا من اجلها بانتخاب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والتسريع بهذا الأمر خلال هذا الأسبوع.

- النائب امير المعموري:-

أولاً: فيما يخص الفساد المالي والإداري في الوزارات ومؤسسات الدولة لا توجد أي معالجة لغاية الآن لهذه الملفات والفساد وكذلك استلام المناصب الموزعة في الوزارات فيما يخص المدير العام وغيره من المناصب الأخرى هنالك فساد إداري في هذا الموضوع وللأسف نجد أن هنالك مساندة من بعض الأطراف السياسية لهذه المواقع وهنالك الكثير من الشبهات الموجودة والمسجلة في ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة على العاملين ومن استلم هذه المناصب ولا توجد لحد الآن أي عقوبة لهذه الأشخاص.

ثانياً: بالنسبة لمشكلة المياه لا توجد لحد الآن أي معالجة لشحه المياه في العراق ولا توجد اتخاذ أي إجراءات حقيقية من قبل الحكومة اتجاه دولة تركيا وإيران بخصوص معالجة المياه إضافة الى ذلك وزارة الخارجية ووزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة هم المعنيين بهذا الموضوع إضافة الى رئيس الوزراء ولا توجد أي توصيات وصلت الى مجلس النواب بخصوص معالجة هذه المشكلة ونلاحظ الكثير من الفلاحين في هجرة مستمرة من الريف الى المدينة إضافة الى ترك الأراضي وهجرة حقيقية وهدر بالمال العام والثروة الحيوانية والزراعية لذا نطلب معالجة هذا الملف.

- النائبة بسمة نسيم:-

أنا اسأل سؤال باعتباري ممثلة لأبناء الشعب واليوم تاريخ ١٠/١٠ الشعب أدلى بصوته وقاموا بانتخابنا ولكن مع الآسف كان هنالك خيبة أمل من قبل ممثلين الشعب بسبب التجاذبات السياسية ونحن لا نتكلم عن السياسة بل عن دورنا ومهامنا كأعضاء مجلس النواب ممثلين حقيقيين للشعب يؤسفنا أن نقرر ونصوت على قوانين أو على قرارات لكن تتصدم هذه القوانين والقرارات بشخص واحد في مؤسسة مثل وزارة المالية وبشخص وزير المالية يمنع حقوق لصاح حقوق مجتمع كامل وشعب كامل يتجاوز عدده أكثر من أربعين مليون ومن هذا المنبر أدعو الزملاء أعضاء مجلس النواب أو جنابك في رئاسة المجلس الى اتخاذ قرار سريع بإنهاء تكليف السيد وزير المالية من مهام عمله وذلك لتلكؤه الواضح في تنفيذ بنود قانون الأمن الغذائي وهو قانون يمس حياة الشعب العراقي ومجتمع كامل ويمس حياة المفسوخة عقودهم من القوات الأمنية والأجور قرار (٣) (١١٥) حملة الشهادات العليا المحاضرين الإداريين والكثير من الشرائح كقراء المقاييس.

- النائب حيدر محمد حبيب:-

أولاً: بنفس السياق الذي ذكره إخواني السادة النواب بخصوص حماية حقوق العراق المائية ونعاني كثيراً وخاطبنا وزارة الخارجية سابقاً والآن قدمنا خطاب آخر لكل الوزارات المعنية بالإضافة الى مجلس الوزراء ورئاسة المجلس هنالك قرار

نيابي رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٩ ومنشور في الوقائع العراقية هذا كلف الحكومة بضرورة عقد اتفاقيات شراكة مع دول الجوار وبالذات فيما يخص حقوق العراق المائية وتنظيم دجلة والفرات وروافدهم لذا أتمنى أن نكون جادين في متابعة هذا الملف وأدعو جميع الإخوة النواب أن يتابعون موضوع الجفاف الذي هو يمثل كارثة وبانتهاء موسم الحصاد لهذه السنة سوف تكون الأمور أسوء للسنة القادمة.

ثانياً: بخصوص الربط الكهربائي مع الجارة الأردن ويجب أن لا يمر هذا الموضوع مرور الكرام وقد طلبنا كافة الأولويات لدراسة جدوى وما هي هذه عملية الربط الكهربائي وهل سوف تخدم البلد؟ ضروري أن يكون وقفة ومتابعة لها من قبلنا.

- النائبة ضحى رضا هاشم:-

يوم أمس كان يوجد اجتماع للجنة المالية وحضور السيد محافظ البنك المركزي واعتقد كان تمثيل هيأة الرئاسة من قبل جنابك الموقف الذي عرض على السيد محافظ البنك المركزي متعلق بالية تحديد سعر صرف الدولار اعتقد كلنا في برامجنا الانتخابية ونكاد لا نغادر وعودنا التي قطعناها على أنفسنا أمام جماهيرنا كان من أولويات عملنا وإعادة صرف سعر الدولار باعتبار أن هذا الموضوع يلامس حياة المواطن بشكل مباشر وبالتالي كان هنالك تبعات كثيرة للإحصائيات التي صدرت لموقف سعر صرف الدولار وبالتالي يجب أن تكون هنالك لجنة للخبراء لإعداد دراسة وتكون عميقة ومستفيضة نتمكن من خلالها أن نصل على الأقل الرجوع تدريجياً الى سعر الصرف وبالتالي اعتقد أن يكون هنالك لجنة لمتابعة ارتفاع سعر المواد التي كادت أن تكون بحالة ارتفاع مستمر وتكون اللجنة مراقبة من قبل الجهات المعنية حتى تستطيع أن توازن بين الأسعار الموجودة في الأسواق.

- النائبة ابتسام الهلالي:-

بخصوص موضوع حشد وزارة الدفاع وصرف المستحقات المالية لهم بالنسبة لهم مضى على الالتحاق بجبهات القتال (٨) سنوات منذ صدور فتوى المرجعية الرشيدة بالجهاد الكفائي عام ٢٠١٤ والتزامهم بالدوام في الوحدات العسكرية ولكن لحد الآن مهمشة حقوقهم بدون مستحقات مالية ولا تجهيزات ضرورية ولا دعم لوجستي بالرغم أنهم ما زالوا يمسكون اخطر القواطع الأمنية في قيادة عمليات ديالى والانبار وصلاح الدين ونينوى وبغداد وبابل مع العرض أن حشد وزارة الدفاع قدموا الكثير من التضحيات من شهداء وجرحى خلال معارك التحرير ولم تنصف حتى عوائل الشهداء ولم يعوض الجرحى رغم تقديم الغالي والنفيس في سبيل الوطن وتم إضافتهم الى موازنة عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢١ ولكن لحد الآن لم يحصلوا على مستحقاتهم المالية بالرغم من توجيه كتابنا للعمليات المشتركة ووزارة الدفاع الى وزارة المالية ولكن وزارة المالية لحد الآن لم تنظر في طلبهم وهم مجموعة كبيرة لذا نطلب استضافة أو تقديم كتاب الى وزارة المالية أو وكيلة وزارة المالية.

- النائب غريب احمد:-

تنظيم تطوير الاستثمار من أهم مرتكزات نهضة الدولة في وقتنا الحاضر والدول الناجحة سواء في المنطقة أو في العالم بدء بالتنظيم القانوني للاستثمار بنية تشجيع للاستثمار وجذب رأس المال ولكن مع الأسف مع ما نشاهد جزء كبير من الاستثمار يتجه نحو قطاع البناء والقليل منها يتجه نحو قطاع الصناعة والزراعة وفي الأساس هما مرتكزان أساسيان لنهضة الدولة لهذا لماذا لا توجه القدرات الاستثمارية نحو قطاع العقارات وبناء مجمعات سكنية؟ الحكومة تعطي الأراضي للمستثمر وبدون مقابل والمستثمر يبيع تلك الوحدات السكنية بقيمة متداولة بالأسواق حسب قانون عرض وطلب حيث أن تكلفة متر المربع للشقق السكنية تتراوح بين (١٥٠) دولار الى (٤٠٠) دولار والمستثمر يبيع متر المربع للمواطن ما بين (٩٠٠) الى (٢٠٠٠) دولار إذن ما الهدف من قانون الدولار الذي شرعه مجلس النواب والمستثمرين لا تفرض عليهم شوط تخدم المواطن مثلاً بإمكان الحكومة أن تحدد لهم هامش الربح على أن لا تتجاوز (٢٥%) من الكلفة التخمينية أو البيع بالإقساط مريحة للمواطن.

- النائب عقيل الفتلاوي:-

ونحن نستعرض قانون التعديل الثالث للاستثمار الصناعي والذي نص تعداد بنوده على تخصيص ما يحتاج المشروع الصناعي من الأراضي المملوكة للقانون وكذلك قانون التعديل الأول لقانون ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والتي من ضمنها نحتاج الى تامين سكن لذوي الإعاقة أمام هذا الاحتياج الكبير نجد أن هنالك تجاوزات جديدة تحصل على الأراضي المملوكة للدولة من قبل المتجاوزين لاسيما في محافظة النجف الاشرف ومنطقة البحراني بالذات المتجاوزين الآن يفترشون الأرض بالسبيس ويبلطون الشوارع أمام مرأى ومسمع ومشاهدة المسؤولين الذين يجدون أنفسهم لا حول ولا قوة لذا نطالب بتوجيه إلزام المحافظين دعم الحكومي لهم والغطاء القانوني للحد من هذه التجاوزات الجديدة في وقت معين وسوف نقف تماماً عاجزين على أن نحصل على قطعة بسيطة بناء دار أمام هذا المد الكبير من التجاوز الحاصل هذا الكلام فقط محدد للتجاوزات الجديدة ولا أتكلم عن التجاوزات القديمة التي حصلت وأصبحت سكن.

- النائب شريف سليمان:-

لدي ملاحظتين مهمتين:-

أولاً: موضوع فقدان الرقيب ليس هنالك رقيب على المحافظات كثير من المبالغ خصصت للمحافظات لانجاز مشاريع للنهوض بالواقع الخدمي والخدمات الأساسية للمواطنين ليست هنالك أي رقابة عليهم على سبيل المثال محافظة نينوى خلال ثلاثة او أربع برامج خصصت لمحافظة نينوى أكثر من تريليونين وثلاثمائة وخمسين مليار دينار ليست هنالك رقابة على هذه المشاريع ولدينا الكثير من الملاحظات على كيفية توزيع هذه المبالغ على الوحدات الإدارية ناهيكم عن تأسيس أو إنشاء هيأة قضائية لمتابعة المشاريع متى كان القضاء يراقب المشاريع؟ أليس هذا خلاف لمبدأ الفصل بين السلطات؟.

ثانياً: بالنسبة لموضوع النازحين الى متى نبقى مكتوفي الأيدي لحل معضلة النازحين أليس قادرين على حل هذه المعضلة؟ الحكومة معنية والبرلمان العراقي هو المعني بهذا الأمر إخواننا أمهاتنا آبائنا أطفالنا يعانون شتى أنواع المعاناة في مخيمات النزوح الى متى نبقى مكتوفي الأيدي؟ البرلمان العراقي معني ومسؤول أمام الله.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

بالنسبة للنازحين توجد إجراءات سوف تتخذ وفي جدول زمني قدم طلب رسمي بهذا الإجراء بالنسبة لمداخلتك.

- النائبة نيسان عبد الرضا:-

الموضوع قلة الكتب والمناهج الدراسية المطبوعة حالياً بدأ العام الدراسي الجديد وبحضور كامل للطلبة والمدارس كبنايات لم يتم فيها أي تطوير إضافة الى نقص في التأثيث ونقص في مقاعد الدراسة إضافة الى نقص في الكتب الدراسية نحن في مناطقنا يتعاون الناس مع دوائر التربية والمدارس لتوفير نقص الحاصل في الرحلات ولكن المشكلة الأكبر هي المناهج الدراسية لذا نقترح توفير أجهزة استنساخ في كل قسم في الاقضية والنواحي ويتم استنساخ الكتب بإشراف قسم التربية في القضاء أو الناحية كما حصل في العام الماضي في قضاء الفهود في ذي قار فقد تم تغطية النقص في القضاء مكتمل بجهود الشباب المتظاهرين ومتابعة قسم التربية إضافة الى نقص الكوادر في المدارس التي لا زالت غير مكتملة.

- النائب حسين عرب:-

بعد غياب تنظيم جدول أعمال مجلس النواب في الفترة السابقة لوحظ بعد تقديم طلبات من الكثير من أصحاب المذاخر والصيدليات تجاوز بعض دوائر التفتيش استغل بعض الموظفين في بعض الدوائر عبر صلاحيتهم ابتزاز بعض المواطنين من القطاع الخاص من أصحاب الصيدليات والمذاخر وما تلاه من دوائر التفتيش في وزارة الصحة مستغلين بعض القوانين والأنظمة التي تتيح لهم المراقبة واستغلالهم لغياب دور الرقابي لمجلس النواب العراقي واللجان الأخرى هذه الدائرة قامت بعض موظفيها بالابتزاز العلني لبعض أصحاب الشركات الخاصة والمذاخر والصيدليات لذلك أدعو واطلب من السيد رئيس المجلس تشكيل لجنة خاصة من لجنة الصحة والبيئة ولجنة النزاهة وبعض اللجان الأخرى حسب ترتيب

جنابك بمتابعة الشكوى المقدمة على دائرة التفتيش في وزارة الصحة وابتزاز بعض الموظفين لبعض الإخوة في القطاع الخاص.

- النائب زياد الجنابي:-

بما انه تمتلك رؤيا اقتصادية بكل صراحة في الوقت الحاضر بالنسبة لوزارة الزراعة الوضع مأساوي لدينا مشاريع إستراتيجية في العراق نرى أن الكل يحارب قمنا بتقييم وضع اليد العاملة في هذه المشاريع هي الآلاف نحن دائماً ينقصنا التخطيط لذا أتمنى أن يكون هنالك لجنة من وزارة الزراعة ومن لجنة الاقتصاد والاستثمار تشترك وتعمل عمل حقيقي داخل وزارة الزراعة وهذه هي المشاريع الإستراتيجية، ونستطيع أن نقدم لأهلنا وناسنا الطاقة الإنتاجية الذي كنا سابقاً ٢٠٠٣ بوقت النظام السابق كانت وزارة الزراعة أو الثروة الحيوانية والذي يدير هذه المؤسسة الناس الذين لديهم خبرة وخلفية بعمل الثروة الحيوانية والسمكية واليوم نحن دائما نتفرج كمجلس نواب ورؤساء كتل وأحزاب نتفرج على الاختيار نختار الناس الذين هم غير مهنيين، ونحن اجتمعنا سابقاً واليوم نرى بسبب التوجه الخارجي يوجد ضرب لهذا المنتج مرة ومرتين وثلاث مرات وأربع مرات، واليوم أبشرك أصبح وضعهم قبل فترة ٧٥ و ٦٠ واليوم وصلوا (٣٠ %) جنابك أعرفك قبل أن تكون نائب لديك رؤيا اقتصادية أتمنى استثمارها ولا تبخل بها على هذا القطاع المهم على تماس مباشر بالمواطن قبل فترة وصلنا الى نسبة (٥٠%) نغطي الطاقة الإنتاجية للعراق اليوم رجعنا الى (١٠%) ودفع مبلغ عليها من قبل أشخاص مستفيدة بالتصدير للعراق لكي نبقى في حالة نزول ونصل الى الصفر أدوات الدولة للمبادرة غير موجودة الموازنة التي تأتي أهل الاختصاص يعملون مبادرة لمشاريع ليست إستراتيجية تولد مشاريع أخرى تخدم البلد يجلبون مشاريع لكي يعملوا ويحصلون منها على غير أمور لذا أتمنى إعادة هذه الرؤيا تعاد وتستثمر داخل مجلس النواب.

- السيد محسن المندلاوي (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

غداً وزير الزراعة مدعو في أحدى اللجان وسوف نكون حاضرين.

- النائب مرتضى الساعدي:-

نحن قدمنا طلب كلجنة الموارد المائية والزراعة والاهوار بخصوص استضافة وزير الموارد المائية ووزير الخارجية ووزير الزراعة في جلسة عامة بخطورة الوضع المائي الذي يمر به العراق للأسف الشديد أرى انه حتى مجلس النواب غير مهتم بهذا الموضوع وكأنه موضوع سهل الحكومة تركت مناطق الاهوار والآن نسبة الجفاف وصلت الى (٩٠%) ولم تقدم شيء ولا كأنه توجد كارثة بيئية موجودة في مناطق الاهوار الذي أتمناه من مجلس النواب بأخذ دوره نحن طالبنا بجلسة وليس بالموارد المائية قبل الاجتماع أرسلنا الى وزارة الموارد المائية ووزارة الخارجية وجلنا معهم ولم يحصل شيء ولم يحصل أي تقدم الطلب الذي قدم الى السيد الرئيس استضافة داخل مجلس النواب وبحضور كل الإخوة في مجلس النواب وان يأخذوا دورهم الحقيقي لمواجهة الكارثة البيئية الحقيقية الموجودة في جنوب ذي قار وجنوب العراق بشكل عام لذا أتمنى أن لا يكون الاجتماع فقط للجنة الموارد المائية كما حصل في الاجتماع السابق ولم يحصل أي شيء فيه أو تقدم من قبل رئاسة المجلس هذا الخصوص وأتمنى ان يحصل غداً اجتماع للوزارات المعنية ومناقشة اخطر موقف يمر به العراق للأسف لو تستمع جنابك للبيانات الموجودة وزارة الموارد المائية في الصيف القادم سوف لن يكون هنالك ماء للشرب في العراق فضلاً عن جفاف وأنا كرمت كأحد الأعضاء الذي شاركت في الدخول الى الاهوار والآثار على لائحة التراث العالمي.

- السيد محسن علي أكبر (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب استدعي الوزير ونناقش هذا الموضوع، هو موضوع ضروري جداً بالنسبة للكل أن شاء الله، نستدعي الوزير ونتخذ فيه اجراء، اللجنة المختصة أنتم اللجنة الخاصة بكم، اللجنة المختصة في هذا الموضوع تستدعي الوزير في جلسة رسمية ونطلب هذا الشيء منه، ونأخذ الاجراء اللازم، اذا لم يلتزم، أجلب لي الكتاب نحن نعلن جلسة طارئة نعمل على هذا الموضوع، هذا موضوع خطر جداً بالنسبة لنا.

- النائبة نفوذ حسين محمد:-

بالنظر الى كوننا ممثلين الشعب وممثلي عن محافظة كربلاء المقدسة بشكل خاص أود أن أبين عدم تناسب التخصيصات المالية لمحافظة كربلاء مع عدد السكان من جهة والزائرين الوافدين الى المحافظة من جهة أخرى، حيث شهدت محافظة كربلاء المقدسة ازدياد كبير بعدد الوافدين والزائرين ليصل الى الملايين في العدد من الزيارات المليونية وعلى طوال السنة، الامر الذي يسبب ضغطاً هائلاً على البنى التحتية والمشاريع الخدمية المصممة بحسب التعداد السكاني القديم، في حين أن عدد السكان قد تجاوز المليونان ونصف فضلاً عن ملايين الزائرين، لذلك يتطلب الموضوع عناية كمجلس النواب والحكومة المركزية في هذه المحافظة من خلال زيادة التخصيصات المالية لإقامة المشاريع الخدمية التي تتلاءم مع هكذا أعداد لضمان تقليل معاناتهم والتي أتضحت جلياً من خلال ازمة النقل والماء والكهرباء والخدمات البلدية.

الموضوع المهم الآخر مختصر حيث فجعة العديد من العوائل بفقدان أسرها بعد انهيار التلال الترابية على مزار قطارة الأمام علي عليه السلام في كربلاء واحتراق مستشفى الهندية العام في كربلاء ومستشفى أبن الخطيب في بغداد ومستشفى الحسين في الناصرية، وآخرها انهيار مبنى المختبر الوطني في بغداد، أن ما حدث يسجل سابقة خطيرة من أنواع الفساد والتقصير بسلب الارواح قبل الأموال، وفي الوقت الذي ندعم فيه.

- السيد محسن علي أكبر (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

أخوان نحن لدينا بالنسبة لمداخلة السيد النائب، أول فقرة نحن لدينا غداً في جلسة يوم غد ان شاء الله استضافة وزير الزراعة و وزير الموارد المائية في جلسة يوم غد الثلاثاء، لا نحن جاءنا كتاب وزير الزراعة و وزير الموارد المائية ونطلب وزير الخارجية.

- النائب مرتضى علي حمود الساعدي:-

قبل أن أبدأ بالملاحظات سيادة الرئيس المفروض اللجان المعنية بملاحظات الاعضاء يكونون حاضرين حتى هذه الملاحظات التي تسجل تخص الجانب المالي والجانب الزراعي تسجل من قبل رئيس اللجنة المعنية ثم يتخذ الاجراءات مع الوزارات ذات العلاقة، الملاحظات فقط يقدمها العضو على أي وزارة من الوزارات دون أن تذكر او تكون موقف لرئيس اللجنة لا أعتقد سوف تأخذ المستوى المطلوب، الملاحظة الاولى سيدي الرئيس نحن قبل أكثر من (٦٠) يوم، شهرين التقينا مع وزير الموارد المائية وتكلمنا حول موضوع الشحة المائية بالمحافظات الجنوبية وتحديداً بمحافظة ميسان وكذلك ذي قار والبصرة، وعدنا الوزير أن تكون لنا زيارة الى تلك المحافظات، إلى هذه اللحظة أي اجراءات لم تتخذ من قبل الوزارة ولا زالت هذه المحافظات تعاني من شحة المياه ولا توجد أي اجراءات، اضافةً لذلك نطالب باستضافة وزير الموارد المائية اضافةً لوزير الخارجية والاسباب التي يطرحونها ويحملون دول الجوار.

- السيد محسن علي أكبر (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

سيادة النائب نستضيفهم غداً أن شاء الله، لدينا غير مداخلات، لأنه نحن كل نائب لديه دقيقة ونصف رجاءً.

- النائب حسين علي حسن السعيدي:-

الحقيقة مداخلتي تخص مظلومية حشد الدفاع الذين مضوا على التحاقهم الى الجبهات منذ فتوى الجهاد عام ٢٠١٤ والى حد الآن وبدون رواتب ولا مستحقات، مع العلم تم اضافتهم في موازنة ٢٠١٩ بالفقرة خامساً، ولكن ضمن الوفرة المالية ولم تتوفر، وفي موازنة ٢٠٢٠ تم اضافتهم في قرار(٣١٥) وكل فقرات القرار نفذت عدا حشد الدفاع، وآخر ما وصل أليه أمر من القائد العام للقوات المسلحة بفحصهم في مراكز التطوع شهر ٢٠٢١/٦ لأضافتهم كعقود، وبعد اكمالهم الفحص لم يتم التعاقد معهم وما زالوا الى الآن يعانون وعوائلهم من عدم وجود رواتب، وهم ماسكين للأرض ومنتشرين في قواطع عمليات ديالى وبغداد والانبار و نينوى وصلاح الدين وبابل، نطالب من سيادتكم انصاف هذه

الشريحة ويتم معالجة الموضوع بصرف مستحقاتهم واضافتهم في فقرة ملحق في الدعم الغذائي تثميناً لتضحياتهم من شهداء وجرحى وعدم تهميش حشد الدفاع ولكم الشكر الجزيل.

- السيد محسن علي أكبر (النائب الاول لرئيس مجلس النواب):-

أخوان يوجد طلب من مجموعة نواب عددهم (١٧٠) نائب، استناداً الى أحكام المادة (٥٨) أولاً والمادة (٧٠) أولاً من الدستور يرجى التفضل بالموافقة والدعوى الى عقد جلسة والخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية ليوم الاربعاء١٠/١٢ والتواقيع موجودة أمامنا، ان شاء الله نحن اليوم أو غد نجتمع أنا والرئيس ونعلن هذا الموعد في الجلسة القادمة أن شاء الله.

ولدينا موضوع ثاني بخصوص وزير النفط و وزير المالية وكالةً، لعدم حضور وزير النفط و وزير المالية وكالةً الى اللجان المختصة لعدت مرات واستناداً الى المادة (١٥) والمادة (٢٧) والمادة (٧٧) من النظام الداخلي، في حالة، الآن هو طالب اجازة رسمية لمدة (٦) أيام وفي حالة عدم حضوره يوم ١٠/١٦ الى المجلس أطلب من قسم القانونية تحريك شكوى في المحكمة المختصة ضد الوزير و وزير المالية وكالةً، الامانة اجراء اللازم.

ترفع الجلسة الى يوم غداً.

رفعت الجلسة الساعة (٢:٤٦) ظهراً

****

****

****